فاعتبروا یا اولی الابصار

رسالہ مملو بدرر فوائد و مشحون بغرر فرائد المسمے

بالقول السامی

فی تحقیق

المیزان الانضمامی

از تازہ افادات جناب مولانا عبد الوہاب صاحب بہاری عم فیضہ الجاری

در مطبع انوار محمدی لکھنؤ طبع شد

ثم قرئت في ... بلدة سهالي ... الى جانب الشرق وهي بلدة عظيمة الشان ورفيعة المكان فرنكي محل يطلق عليها في القديم ... ١٢٦٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تقدس عن شوائب الامكان وتنزه عن نوائب الزمان والصلوة على رسوله الهادي الى مراتب الايمان وعلى آله واصحابه الواصلين الى مطالب الاذعان وبعد فيقول العبد الضعيف المتشبث باذيال رحمة رب الارباب عبد الوهاب بن الجناب المستطاب الشيخ احسان علي السرهندوي عاملهما الله القوي بلطفه الابدي وبذله السرمدي لما كان الارتقاء على معالم الفطنة والاهتداء الى مراسم الحكمة انما يتيسر باقتناص شوارد المعقولات لاصطياد الظبي والمهاة فقد صرفت برهة من الزمان في تحصيل العلوم الحقيقية ومدة من الاوان في تكميل الفنون اليقينية لاسيما فن المنطق فانه في ذلك نعم العون اذ به عن الوقوع في خطرات الخطاء مصون ولذا اجتهدت في فحص اسفاره وتحصيلها غاية الاجتهاد وسلكت في بحث شواهده عن اجمالها وتفصيلها مسلك السداد وبه نورت افق التحقيق بايماضات قبسات الفنون كلها وشيدت الصراط المستقيم بتقويمات العلوم جلها ثم رايت ان مبحث تركيب الانواع من الاجناس والفصول من معارك الخلافيات بين الفحول فحداني ذلك الى ان احرر فيه رسالة وافية للبراءة عن الاوهام كافية للشفاء عن الاسقام واودع فيها

غرائب تحقیقات لم یسمعہا الجماہیر وعجائب تدقیقات لم یطلع علیہا المشاہیر فاتیت
بصحیفۃ ملکوتیۃ تضئی فی ظلمات الدیاجیر وتروی غلیل الہواجیر جعلتہا تذکرۃ للاعلام
مصفاۃ عن الجدل وتبصرۃ للافہام منقاۃ عن الخطل وسمیتہا بالقول السامی فی تحقیق
الترکیب الانضمامی سلمہ اللہ عن النظر العامی وہا انا اشرع فی المقصود متوکلا علی
ملہم الصدق والجود **فصل** اعلم ان المذاہب المشہورۃ فی ترکیب الانواع من
الاجناس والفصول اربعۃ الاول انہ لاترکیب اصلا وانما الموجود الانواع بسیطۃ
والاجناس والفصول منتزعات عنہا وہذا المذہب غیر معتد بہ فان انتزاع الامور
الکثیرۃ من الطبیعۃ الواحدۃ من دون امور متعددۃ تکون علۃ کافلۃ للانتزاع فی
مرتبۃ سنخ حقیقۃ الذات مما تواطئت الاقوال علی استحالتہ فان انتزاع الذاتیات
عن الذات انما یکون بحیث تکون الذات فی مرتبۃ التقرر مع عزل اللحظ عن العوارض
مشتملۃ علی تلک الذاتیات وہو قول بالمتنافیین ومایظنہ الاکثرون ان مایدور
علیہ رحی الاخذ والانتزاع الامور الخارجیۃ اللاحقۃ لحقیقۃ الانواع ففیہ غفول عن فون
المرام وذہول عن فہم الکلام لان مصداق الذاتیات علی ماتقرر فی مدارکہم انما ہو نفس
الماہیۃ من حیث ہی ہی فلو اعتبرت الذات مع قطع النظر عن سائر عوارضہا حتی
الوجود والعدم وغیرہما من اللواحق لایستحیل انتزاع الذاتیات عنہا مع ان المشہور
ان ملاحظۃ الذات لاینسلخ عن ملاحظۃ الذاتیات علی انہ یلزم حینئذ الاعتراف بمجعولیۃ
الذاتی وکتب اعاظم الحکماء مشحونۃ باستحالتہا ومایزعمہ الصدر الشیرازی فی حواشی
شرح التجرید ان القوم نصوا علی ان حمل العالی علی السافل لاجل المتوسط وہذا صریح
فی تعلیل الذاتی فیردہ ما اوردہ الفاضل میرزا جان الشیرازی فی تعلیقاتہ علی
الحواشی القدیمۃ الدوانیۃ ان امتناع التعلیل انما ہو بالقیاس الی الامر الخارج عن
الذات وبالجملۃ القول بانتزاع الکثیر من البسیط فی مرتبۃ الذات کلام سطحی لاینبغی ان

يقول عليه والايراد عليه بان البسيط قد ينتزع عنه الامور الكثيرة كالواجب فانه ينتزع عنه
الصفات المتعددة والكرة فانها ينتزع عنها الدوائر الكثيرة مما لا ورود له لان الدوائر
وان انتزعت عن الكرة لكن بعد قيام مبادي انتزاعها وكذلك الواجب فانه ان انتزع
عنه الصفات المتعددة لكنها متعددة في بادي الرأي واول النظر والتعمق يحكم
بانه تعالى موجود واحد وكل كمال له من الاوصاف الجلالية والجمالية متضمنة في حيثية
واحدة وهي حيثية وجوب التقرر والوجود اذ كل جهة من جهاته راجعة الى تلك الجهة
وهي وحدها نازلة منزلة جميع الجهات والصفات القيوم الواجب باية حيثية من
تلك الحيثيات معناه استحقاق اطلاق الاسم الموضوع لتلك الحيثية على حيثية
الوجوب الذاتي فالصور المتغائرة ليست متغائرة في الحقيقة وقد حققه المعلم الاول
للحكمة اليمانية في كتابه الافق المبين فاذن قد تبين الرشد من الغي ان ما تبعا لما ه
القائلون بانتزاعية الكثير من الامر الوحداني البسيط لا يساعده الوجدان ولا يوافقه
البيان على انه يرد عليه ما اورده العلامة الدواني في الحواشي القديمة على شرح الجديد
للتجريد انه يلزم على هذا ان يكون تسمية الذاتيات ذاتيات مبنية على مجرد الاصطلاح
فيلتبس الامر في الاحكام الميزانية فقد وضح من هذه الابحاث الشريفة والنكت اللطيفة
ان القول بكون الاجناس والفصول من الاجزاء التحليلية الانتزاعية المحضة التي لا حظ
لها من الوجود العيني لايجابه المعاندات الشديدة والمفاسد العديدة ومنها
القول بنفي الدلائل المتضمنة من ظلمات الاوهام وغوايات الافهام والله اعلم بالمرام لانه
الحكيم العلام **والثاني** انه بانضمام الفصل الى الجنس وصيرورتهما شيئا واحدا بالاعتبار
ويرد عليه انه ينافي حمل الجنس على الفصل وبالعكس وكذلك على النوع لان الحمل على ما تقرر
في مداركهم يدور على الاتحاد في الوجود فينافيه التغائر الوجودي وفيه ما سيلوح
والثالث انه باتحاد الجنس والفصل في الوجود دون الذات وهذا القول

اظهر من ان يتصدى احد لابطاله ولا باس لنا لو نطيل الكلام بوجه يميط غواشي الاوهام
فاقول القول باتحاد الماهيات المتباينة في الوجود بالذات ان اريد به الاتحاد في
الوجود المصدري فهو كلام واه لان العقل كيف ينتزع من احدهما ما ينتزع عن
الآخر مع اختلافهما وتقوم المنتزع بالاضافة الى ما ينتزع هو منه ولذلك ما انهم
يحكمون بان الواحد بالاتصال لا يختلف بالطبيعة كالمار مثلا لا يكون بينه وبين ما يخالفه
في الحقيقة وحدة بالاتصال بل انما وحدة بالتماس في القسمة الوهمية او الفرضية انما تكون
الى امور متحدة في الماهية مشابهة للكل في الحقيقة ويبنون عليه ابطال مذهب ذيمقراطيس
في مبادي الاجسام وقد نص بهمنيار في التحصيل على ان الوجود المصدري لا يتوحد
الا بتوحد المضاف اليه وكذلك الامر في التعدد فلا تصغ الى من ينكر الحق فانه عدو الحكمة
واذ قد سطع البرهان انكشف لديك ان اتحاد الامور المتغايرة في الوجود من الامور
التي يستقبحها العقل غاية الاستقباح والا لزم قيام العارض الواحد الشخصي في
المعروضات المتعددة وان اريد به الاتحاد في الوجود الحقيقي فقد اخبط لانه ان اريد به
نفس الذات كما هو الحق من مذهب الاشعري وشيد اركانه في بعض الحواشي فهو
قول بالاتحاد الذاتي ففيه جمع بين المتنافيين وان اريد به المذاهب الاخرى
فمع انه لا يتم على اي تقدير اخذ كما حققه بعض الافاضل يلزم ابتناء الكلام على خلاف
ما هو التحقيق وهو كما تراه وقصارى البحث ان الاتحاد في الوجود بالذات بين
الاثنين لا يتصور الا بعد الاتحاد الذاتي كما نص عليه المحققون ومنهم العلامة الدواني
وغيره من رؤساء الصناعة وعندي انه امر وجداني وما يزعمه الزاعمون بانه يكفيك
في فك العقدة ان المراد به الاتحاد في الوجود ولو على سبيل التسامح والتجوز فيؤول الى
التركيب الانضمامي فيلزم الخلط بين المذهبين وهو لا يخلو عن البون والبين ولي
من عند نفسي ههنا تحقيقات استوفيتها في مطاوي كتب الصناعة لولا مخافة التطويل

لذكرتها بالتفصيل فتامل فانه ينبئك عما هم فيه مختلفون **والرابع** انه باتحاد الجنس والفصل وصيرورتهما شيئا واحدا وهو القول بالتركيب الاتحادي وملخصه ان الجنس والفصل ليسا بجزئين حقيقة للمحدود بل انما جزئيتهما للحد فهما مفهومان انتزاعيان عن نفس الذات فليس احدهما علة للآخر في الوجود والتحصل بل هما متحدان جعلا ووجوداً فلا تمائز بينهما لا ذهنا ولا خارجا وانما تيسير الحكم بعلية الفصل للجنس كما هو المشهور على السنة القوم في مرتبتي المادة والصورة فان الجنس والفصل اذا اخذ في مرتبة بشرط لا شي يكون مادة وصورة فهما في هذه المرتبة جزءان للنوع قال الشيخ الرئيس في الهيات الشفاء لو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة وان كانت قبلية لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية في هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير وفي العقل ايضا الحكم كذا فان العقل لا يمكن ان يضع في شيء من الاشياء للجسمية التي هي طبيعة الجنس وجودا يحصل هو اولا ثم ينضم اليه شيء آخر حتى يحدث الحيوان النوعي في العقل فانه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى الذي للجنس في العقل غير محمول على طبيعة النوع بل كان جزءا منه في العقل ايضا بل انما يحدث للشي الذي هو النوع طبيعة الجنس في الوجود والعقل معا اذا اخذت النوع بتمامه ولا يكون الفصل خارجا عن معنى ذلك الجنس مضافا اليه بل متضمنا فيه وجزءا منه من الجهة التي اومانا اليه انتهى كلامه وخلاصته ان الجنس والفصل في مرتبة الجنسية والفصلية يتحدان مع النوع في الوجود ومن ثم يصح الحمل فح يكون اطلاق الاجزاء عليهما من قبيل المسامحة من تلقاء اتحادهما مع المادة والصورة اللتين هما جزءان للنوع حقيقة لان الاجزاء الحقيقية ما تتركب منها حقيقة الشي فيجب فيها التغاير في الوجود ومن ثم يمتنع الحمل فالفصل ليس منضما مع الجنس بل ليس هناك الا حقيقة واحدة وذلك الواحد بعينه النوع والجنس والفصل وهل هذا الا التركيب الاتحادي ثم اذا قد بلغ الامر الى ذروة المقام فنقول لا يكشف الغطاء عن وجه

المقصود الاستفصيل فى الكلام فاعلم ان الاعتبارات الثلثة من الاطلاق والتعرية
والخلط قد تجرى بالقياس الى الامور الخارجة العارضة لسنخ الماهيات او اللاحقة
للوجود وهى العوارض المفارقة او اللازمة وقد تجرى بالقياس الى الامور الداخلة
فى تقويم ماهيات الاشياء وهى الذاتيات فالجنس قد يوخذ من حيث اتحاده مع
الفصل واختلاطه به وهو فى هذه المرتبة متحد مع النوع وكذلك الفصل فلا يحمل لا فيما
بينهما ولا على الكل لانه يجب فيه التغاير بوجه من الوجوه وهذه المرتبة مرتبة الوحدة
البحتة وقد يوخذ ايضا من حيث عدم اتحاده معه بان يعتبر محققا من دون اختلاط
بالفصل فح لا يحمل لا على الكل ولا على فيما بينهما لانه يجب فيه الاتحاد فى الوجود مع
التغاير بوجه من الوجوه والقيد الاخير وان تحقق لكن الاول فى حيز البطلان على
ذلك التقدير فيكون جزءا من النوع بهذا الاعتبار وقد يوخذ من حيث الابهام
والاطلاق بان يعتبر مذبذبا بين المرتبتين وح يتصور الحمل لانه قد وجد فيه التغاير والاتحاد
فى الوجود وهذا هو مرتبة الجنس وكذلك الكلام فى الفصل مثلا الجسم له اعتبارات
ثلثة الاول مرتبة بشرط شئ وذلك بان يلحظ مخلوطا بالفصل بذلك النحو من الاختلاط
بما يمكن دخوله فى سنخ تحصيله كالنامى والحساس فيكون كل منهما عين الآخر وعين المركب
فهو ليس بمحمول وليس بجزء والثانى مرتبة بشرط لا شئ بان يلحظ معناه جوهرا ذا طول
وعرض وعمق فقط بان يعتبر اتمامه بهذا القدر حتى يكون فى هذا اللحاظ امرا محصلا فى ذاته
اذا قارنه معنى اخر فانما هو امر خارج عنه غير محصل فهو ح جزء وليس بمحمول والثالث
مرتبة لا بشرط شئ بان يلحظ معناه مبهما مترددا بين ان يختلط وان لا يختلط
فهو محمول وليس بجزء بل هو جنس وقس عليه الامر فى الفصل فهو بالاعتبار الاول
ليس بمحمول وليس بجزء وبالاعتبار الثانى جزء وصورة وليس بمحمول وبالاعتبار الثالث
محمول وليس بجزء بل هو فصل وبالجملة الاعتبارات الثلثة وان كانت فى بادى الحال

لكن لها ذرات متمائزة في الوجود فالجنس والفصل اذا اخذا في مرتبة بشرط لا شيء فهما جزءان للنوع حقيقة بخلاف غيره من الاعتبارات وهذا معنى ما اشتهر عنهم يقولون ان الفصل ماخوذ من الصورة والجنس من المادة فالاجزاء الذهنية بعينه الاجزاء الخارجية والفرق بنحو من الاعتبار هذا تصوير كلامهم وتقرير مرامهم وهذا العبد الضعيف لم يفهم الى الان وجها محصلا لذلك الكلام لانه صريح في ان الجنس والفصل اذا اخذا في مرتبة المادة والصورة فهما متغايران بالذات وان اخذا في مرتبة الجنس والفصل فمتحدان كذلك وهذا كما تراه لان اتحاد الشيئين بحيث يتحدان جعلا ووجودا اقول شعري لان الصائر الاول ان بقي بحقيقته وكذا الثاني فلا اتحاد وان بطل احد الحقيقتين او كلاهما فلا اتحاد ايضا لانه لكونه من النسب المتكررة يقتضي تحقق المنتسبين ومما يقوله الاكثرون ومنهم الفاضل الخيرآبادي في الجواهر الغالية وغيرها من ان حال الجنس والفصل حال الاجزاء المقدارية في المتصل الواحد فكما انها موجودة بوجود الكل وبحلله العقل اليها كذلك الجنس والفصل موجودان بوجود النوع فمما لا يقبله الطبع القراح والذهن الصراح اما اولا فلان الجواب يجب ان يكون على احد الشقوق الثلثة التي اوردها الشاك وما ذكره لا ذكر فيه لذلك واما ثانيا فلان المورد لم يقل ان الاتحاد في الوجود باطل على الاطلاق حتى يدفع بانه خلاف المشاهدة في الاجزاء المقدارية بل انما قال ان الاتحاد الذاتي بين المتغايرين بالذات من الامور المستحيلة فحديث الاجزاء المقدارية بانها تتحد مع الكل في الوجود غير نافع وان اعتذر بان الاتحاد في الوجود بين الاثنين لا يكون الا بعد الاتحاد الذاتي فيتحقق النفع فمع ان فيه مصادرة على المطلوب انما يتم لو كان الاتحاد بين الاجزاء المقدارية وكلها في الوجود بالذات والامر ليس كذلك لان الاجزاء المقدارية انتزاعيات محضة فلا اتحاد لها مع كلها في الوجود الا بالعرض فقد عاد المحذور فافهم فانه دقيق واما ثالثا فلان الكلام في ان الجنس والفصل مع كونهما موجودين متمائزين في الذات

والوجود فی مرتبة لامعنی لکونهما متحدة جعلا ووجودا وذاتا فی مرتبة اخری کما زعموه و
الاجزاء المقدارية وان اتحدت مع کلها فی الوجود لکنها ليست اجزاء حقيقية فی مرتبة من
المراتب فالقياس مع الفارق وبالجملة القول بان الامور المتغايرة فی الذات
والوجود تتحد ذاتا ووجودا من تلقاء الاعتبارات اللحاظية من الاقوال الواهية وان زعمه
القوم بسبب التقليد البحت من الامور الواقعية ورئيس قومهم وان امن فی الشفاء
ان اتحاد الاثنين فی الذات والوجود مما يخالفه الضرورة والبرهان لکنه لم يبال فی
تجويز ذلک بين الاجناس والفصول فکانه فی عقول بحت وذهول صرف حتی لم
يتفطن علی تدافع الکلامين وما شيداركانه بعض مشاهير العصر فی تعليقاته علی الحواشی
البهارية موردا علی کلام الاستاذ العلامة والنحرير الفهامة بان الممتنع من الاتحاد بين
الاثنين اتحاد شيئين المتحصلين الموجودين المتغائرين کصيرورة الفرس انسانا مع بقائه
فرسيته واما الاتحاد بين شيئين بان يکون احدهما غير محصل والآخر محصلا ويحصل من
اتحادهما حقيقة محصلة فهذا جائز بل واقع عند الشيخ وغيره من المحققين القائلين بالترکيب
الاتحادی والدليل المشهور لابطال الاتحاد بين الاثنين لايجری الا فی الاول فليس علی
غاية التحقيق ونهاية التدقيق لان القول بان المادة والصورة مع کونهما متغائرتين
بالذات تتحدان عند اخذهما فی مرتبة الاطلاق لايرجع الا الی ان الشئ الواحد بعروض
اعتبار يصير شيئا آخر وهذا الکلام يرشح عليه اثر الوهن لانه يئول الی ما سلم استحالته من
صيرورة الانسان فرسا وهذا مما نبه عليه استاذ اساتذة الهند فی منهياته علی العجالة النافعة
واذ قد انتقش علی صفحة خاطرک ان القول بالترکيب الاتحادی وان اشتهر علی افواه
القوم وتمور به السنتهم لکن الامر علی خلاف متصورات جماهيرهم فمنهم الرئيس فدريت
انهم مع کونهم عمائد ارکان سلطنة الفطانة ومقاليد مضامين شريعة الصناعة وبلوغهم
الی اقصی غايات التحقيق ووصولهم الی اعلی مقامات التدقيق وتورطهم فی مباحثه

بهم الحكمة وتوغلهم في سياحة ارض الحقيقة ليسوا في هذه المعركة بما يشبه الحكمة النضيجة
والفلسفة النقية فلعل ما اتيت قسطا من اساطين النظر الدقيق وحظا من سلاطين الفكر
العريق بغاية التفحص في اشارات الحكماء وتوضيحاتهم ونهاية التربص في ايماضات
الفلاسفة وتلويحاتهم مع تشتت الحال ابتلاءً بعوائق الزمان وتفرق البال ابتلاءً
بعوائق المكان هو الذي طلع عليه انوار الصدق واليقين وسطع عليه انوار الحق
المبين وهو ان تركيب الحقائق الانواع المركبة من الاجناس والفصول ليس الا
تركيبا انضماميا بان ينضم الفصل الى الجنس فيحصل بمجموعهما حقيقة واحدة هي
النوع والاعتبارات الثلثة جارية على ذلك التقدير ايضا لكن ليس مناط الاتحاد والاتحاد في الوجود حقيقة
بل الاتحاد في الوجود المجازي وهو لا ينافي الجزئية فالاجناس والفصول اجزاء حقيقية للانواع في سائر
المراتب وانما الفرق بالاعتبار وحينئذ يسهل الامر في الذاتيات والعرضيات من حيث الدخول والخروج
فلم تختلط الاحكام العلمية وما سبق عليه من الايراد بان الانضمام ينافي حمل الاجزاء الذهنية لان الحمل كما تقرر
في موضعه انما يوجد على الاتحاد في الوجود واعتمد عليه بعض مشاهير العصر في اكثر كتبه
كالجواهر الغالية وغيرها وزعم ان القائل به لا يقول بالتصادق فليس على قسطاس
العدل لان القائل بالانضمام لا يقول بعدم التصادق كما اورده لان امامنا الاكمل
والاحسن قد صرحا في مواضع من كتبهما ان ما يدور عليه الحمل هو الاتحاد الاعتباري
الذي قد يعبر عنه بالاتحاد الحلولي وقد وجدوا ما ان مناط الحمل الاتحاد في الوجود فانما
كان بناءه على التركيب الاتحادي وقد بطل وما تلهج به بعض نظار الزمان بانه لو كان مناط
الحمل هو الحلول فالحلول بالذات انما هو في المبادي فهي احق بان تحمل
مواطاة على معروضها فقيمن بان لا يلتفت اليه اما اولا فلان مناط الحمل
عند القائل بالحلول ليس مجرد الاتحاد الحلولي حتى يرد عليه ان ذلك
بالذات انما هو في المبادي والمشتقات بمراحل عن ذلك بل لا بد فيه

على الواحد الاحد المدرس محمد حسن السنبهلي ١٣١٢ ١٤ محرم

من التغائر الحلولي فلا يتأتى الا في مرتبة جامعة للاتحاد الحلولي والتغائر الحلولي وان هي الا مرتبة لا بشرط شيئ والمبادي وان وجد فيها الحلول لكنها واقعة في مرتبة الانفراد والتعرية كما حققه المحققون ومنهم العلامة الدواني وقد مهدنا بيانه في بعض الشروح لبناية البسط والوضوح واما ثانيا فلانه لو كان مايدور عليه الحمل هو الاتحاد في الوجود كما زعموه فنقول الاتحاد في الوجود بالذات انما هو من شيونات المبدء فهو احق بان يحمل مواطاة على معروضها ومن ثم ترى الفاضل السندبلي انه يقول بعدم الفرق بين المبدء والمشتق واما ثالثا فلانه لو كان مناط الحمل هو الاتحاد في الوجود للزم حمل الاجزاء المقدارية على كلها وكذا حمل الجنس والفصل على النوع في مرتبة الخلط والانضمام البحت مع ان كلام الشيخ وغيره من روسائهم يابى في ذلك فان اعتذر عن هذه الايرادات بان المعتبر الاتحاد في الوجود مع التغاير بوجه من الوجوه فالعذر العذر وبالجملة ما اورده ابتغاء الاقاويل الحلول ففيه عدول عن التحصيل وغفول عن التفصيل اما دريت ان ما اشتهر على الالسنة الجمهورية من اجراء الاطلاقات الثلثة من الاطلاق والخلط والتعرية على المحمولات باسرها بالمقايسة الى الموضوعات متاتية عند اصحاب الحلول لكن ليس مآل ذلك الاتحاد في الوجود بالذات كما يروم الزاعمون فقد علمت ان تعدد الاعتبار في شيئ واحد لا يجعل الواحد في الحقيقة متعددا كذلك بل المراد به الاتحاد الحلولي وهذا هو الذي سميناه بالاتحاد في الوجود على شريطة التجوز والتسامح واذ قد بلغ كلامنا على هذا النصاب فلنرجع الى تحقيق الباب فاقول لقد تفطنت بما قصصنا عليك ان ما اشتهر عندهم ان ما يدور عليه الحمل

هو الاتحاد فی الوجود لا یصح ولان سلم فانما یصح فی الاتحاد فی الوجود بالعرض
کما هو فی العرضیات اذ لیس ذلک الاتحاد فی الوجود بالذات والحقیقة
بل بالعرض والمجاز وقد نص علیه المحقق الدوانی فی حواشی شرح التجرید
وما یقوله معاصره الصدر الشیرازی ان ذلک الاتحاد فی الوجود ایضا بالذات
فمع ان فیه مخالفة لکلام الشیخ الرئیس حیث قال فی طبعیات الشفاء بما حاصله
ان المتحرک بالذات ما ینتقل من اینه ووضعه وکمه وکیفه حقیقة والمتحرک
بالعرض ما لا ینتقل من اینه حقیقة بل له علاقة مخصوصة مع ما ینتقل منه
کجالس السفینة یرد علیه ان الاتحاد فی الوجود بالذات موقوف علی الاتحاد
الذاتی بین ذاتی العارض والمعروض فهو من قبیل الوصف بحال المتعلق
والا یلزم قیام العارض الواحد المتشخص فی المعروضات المتعددة وهو کما تراه
من الاباطیل فاذن قد اتضح القول بان الاتحاد فی الوجود بین العرضیات
والمعروضات انما یعنی به الاتحاد لا علی سبیل الحقیقة وما حاکمه الفاضل
الخوانساری فی حواشیه علی الحاشیة القدیمة بان القول الفصل ان یجعل
العقل الصریح حکما ففی کل موضع یجد الاتصاف والاتحاد حاصلا حقیقة
وان کان بنوع اعتبار فقیل بحقیقیة لکن بالعرض وفی کل موضع لا یجد
کذلک بل انما یجده بمجرد اعتبار مجازی کما فی سائر المجازات فقیل
بتجوزه انتهی فلیس علی کمال التخوض وارتیاض النظر لانک لو اخذت
الفطانة بیدیک لدریت ان الوجود المصدری لا یتوحد الا بتوحد
المضاف الیه فمع تغایر ذاتی العارض والمعروض القول بانهما متحدان
فی الوجود بالذات غیر لائق بجبهة ان یتقوم الحصتان الخاصتان المتغایرتان
الغیر المتحدین الا بنحو من التجوز ولا استحالة فی الاتحاد فی الوجود بالعرض

والمجاز كما يشهد به الحدس الصائب وما قاله بعيد هذا ان قيام العرض الواحد
بمحلين انما يمتنع اذا كان بالذات وبلا واسطة واما اذا كان لاحد القيامين
بالذات والآخر بواسطة فلا دليل على استحالته ففيه ان الكلام انما هو
في الوجود الخاص وهو لا يتجدد الا بتعدد ما اضيف اليه وكذلك الامر في
التوحيد وبالجملة تجويز الاتحاد في الوجود بالذات بين طبائع العرضيات
والمعروضات تجويز للاتحاد الذاتي بينهما وسوء مع ان كتب الفن مشحونة بابطاله
يخالفه الضرورة الغير المشوبة بالوهم ولا بأس لنا لو نطيل الكلام بوجه يميط
غواشي الاوهام فاقول لا يستريب عاقل في ان العرضيات التي تحمل
على معروضاتها من الامور الانتزاعية التي ينتزعها العقل فيجعل مناطا
لصحة الحمل والانتزاعيات كما بيناه في شرحنا لسلم العلوم لها نحوان من
الوجود الاول الوجود في الذهن بعد انتزاعها من منشئها وهذا النحو من الوجود
منحاز عن وجود منشائها بالاثنينية وسماه المحققون بالوجود الاستقلالي
وما هو المشهور ان الانتزاعيات من الموجودات الذهنية فيدور على ذلك
والثاني وجودها بمعنى وجود منشئها وهذا النحو من الوجود غير منحاز عن وجود
منشائها وسموه بالوجود التبعي ومن ثم ترى اكابر حكماء الصناعة انهم يقولون
ان الانتزاعيات موجودة في الخارج ويشير اليه كلام الشيخ الرئيس في
الهيات الشفاء واذا مهد هذا فنقول ان اراد من الاتحاد في الوجود بالذات
بين العرضيات والمعروضات الاتحاد في الوجود الاول ففي حيز
البطلان لانه وجود منحاز عن وجود المنشأ وان اراد به الاتحاد في الوجود
الثاني فمسلم لكن ليس ذلك الا الاتحاد على طريقة التجوز لان ذلك الوجود
انما هو بالذات ينسب الى مناشئ الانتزاع وبالجملة القول بان الاتحاد

بالعرض بين العرضيات ومعروضاتها في الوجود وبالذات وبالحقيقة كلام سطحي ومن اوخله في بطون الاوراق فقد رضي ان يكون اضحوكة بين الناظرين واعجوبة في الغابرين وبعد الاحاطة بجوانب المقال يظهر لك جلية الحال ان التركيب الانضمامي هو المذهب المنصور ويشير اليه كلام الاستاذ العلامة خاتم حكماء الهند وما زعمه المعاصرون ومنهم الفاضل الخيرآبادي وتبعه فيه بعض نظار الزمان في بعض شروحه ان الحق هو التركيب الاتحادي مطالب بالبرهان ودونه ما لا يسمعه الآذان فتامل فانه يكفيك فيما هم فيه مختلفون هذا آخر الكلام والحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على رسوله الكرام وعلى آله واصحابه العظام ما تعاقب الليالي والايام

متفرق تعليق بر شرح سلم قاضي مبارك كه از مصنف وقت درس

اتفاق تحرير شده بود ثبت كرده مي آيد

قوله في صفحه ۵ لانه جزء خارجي لمفهوم المقيد البديهي الخ فيه نظر اما اولا فلانه ان اراد من كون المطلق جزءا خارجيا لمفهوم المقيد البديهي انه جزء خارجي له بمعنى الموجود في الخارج ففيه خروج عن دائرة الكلام لان الكلام في جعل مطلق العلم جزءا خارجيا لمفهوم المقيد البديهي ولا ارتياب ان العلم المطلق باي نحو اخذ من الموجودات الذهنية فكيف يصح فيه القول بانه من الموجودات الاعيانية وان اراد منه انه جزء خارجي بمعنى ما لا يحمل كما في الاجزاء الذهنية عند اخذها في مرتبة بشرط لا شيء فهذا وان كان مطابقا لما في الحاشية المنهية في بيان الفرق بين العام والخاص والمطلق والمقيد بان المطلق لا يحمل على المقيد بخلاف العام فانه يحمل على الخاص لكن يرد عليه ان الفرق بين العام والمطلق لا يصح على ذلك التقدير لان المطلق كما لا يحمل على المقيد عند تحققه في مرتبة بشرط لا شيء كذلك الامر في العام والعام كما

يحمل على الخاص فے مرتبة لابشرط شئ ككـ الامر فے المطلق فهما سيان فى الحمل
وعدم الحمل باختلاف الاعتبارات فالفرق عسير والاعتبارات الثلثة من الاطلاق
والخلط والتعرية متاتية فى سائر المحمولات بالمقائسة الى موضوعاتها نص عليه
المحقق السنديلى فتامل فانه دقيق واما ثانيا فلان الثابت من ذلك التقرير انما هو
بداهة مفهوم المطلق والمقيد والكلام انما هو فے المصداق فافهم وتفطن
قوله فى صفحة ٩٥ فاستقر رأيى على ان حقيقة العلم نفس وجود العالم المجرد الخ
انت تعلم ما فيه اما اولاً فلانه ان اراد بعينية العلم بالوجود العينية بين العلم المصدرى
والوجود المصدرى فيرد عليه ان المحققين قد نصوا على ان مصداق الوجود المصدرى نفس
ذات الموجود من حيث تعلق الجعل بخلاف العلم وغيره من العوارض الانتزاعية فانها
من محمولات الهليات المركبة على انه يلزم على هذه الشاكلة ان يحمل الوجود على العلم بالمواطاة
وبالعكس لانه منوط على الاتحاد فى الوجود وقد وجد مع انه خلاف ما عليه العقل والنقل
وان اراد من العينية العينية بين العلم الحقيقى والوجود الحقيقى فهو افحش لان الوجود الحقيقى
ان اريد منه الواجب تعالى كما يزعمه بعض الاذكياء فى حواشى الامور العامة فح يلزم
كون الواجب من صفات الممكن لان العلم الحقيقى يتصف به النفس الدراكة وان اريد به القول
بالانضمام فيرد عليه ما يرد عليه وان اريد به نفس ذات الموجود كما هو الحق من مذهب الاشعرى
فقيه ان البداهة شاهدة على ان العلم غير العالم على انه يصح الحمل وهو منتف واما ثانيا
فلان العلم لو كان عين وجود العالم يلزم ان يكون منشاء الانكشاف مع ان الكشف لا يتحقق
الا بعد تحقق صورة المعلوم فى وعاء الذهن و ايضا يلزم بطلان مرتبة العقل الهيولانى لان وجود العالم
لا يتخلف عنه فى مرتبة من المواطن النفس الامرية وبالجملة القول باتحاد العلم بوجود عالمه كلام سطحى لا ينبغى
عليه الاعتماد ومن يدعيه فعليه الثبوت ودونه نسج العنكبوت وعلى الله التوكل وبه الاعتصام

كتبه الحاج السيد المنشى محمد مصطفى على الكنوى سلمه الله الوالى القوى

صورة ما قرظه المولوی محمد ظفیر سلمه الله القدیر

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله الذی هدانا الصراط المستقیم واعطانا الذهن السلیم والصلوة والتسلیم
علی نبیه المنعوت بالخلق العظیم وعلی آله واصحابه المبشرین بالفضل العمیم
وبعد فیقول العبد المفتقر الی رحمة ربه القوی محمد ظفیر بن الشیخ عبد الرحیم
السرہدوی عاملهما الله القدیر بلطفه الخطیر ان مبحث ترکیب النوع من
الجنس والفصل وان کان من معارک خلافیات اهل العقل لکن لم یولف
فیه بعد رسالة تکون وسیلة للعروج علی معارج دقائقه وذریعة للوصول
الی مناهج حقائقه وکان خرائده الی الآن فی الاستار مستورة و
فرائده فی الاصداف مکنونة فتوجه الی تالیف رسالة فی ذلک المبحث مخزن
الدرک والفطانة معدن الفهم والمتانة قمقام اذکیاء عصره مقدام ادبار
دهره الحبر المحقق والنحریر المدقق استاذنا مولانا محمد عبد الوهاب سلمه الله
المستطاب فاتی برسالة نفیسة دافعة لمزخرفات الاقاویل قامعة لمموهات
الاباطیل سماها بالقول السامی فی تحقیق الترکیب الانضمامی سلمه الله عن النظر العامی
فبشری لوقاد العلوم الحقیقیة وطوبی لنقاد الفنون الیقینیة انها رسالة عجیبة محتویة
لتحقیقات خلت عنها الکتب المتداولة وعجالة غریبة تنطوی علی تدقیقات
لم توجد فی الصحف المتطاولة ثم التفت الی طبعه ذو المجد والمفاخر المنتمی
محمد تیغ بهادر فی المطبع الموسوم بانوار محمدی فتم طبعه وکمل رسمه وذلک فی
سنة ۱۳۰۳ الهجری من شهر ذیقعده وآخر کلامنا ان الحمد لله رب العلمین والصلوة
والسلام علی رسوله محمد وآله واصحابه اجمعین برحمتک یا ارحم الراحمین

درماه ذی قعده ۱۳۰۳ھ بمقام لکھنؤ مطبع انوار محمدی باہتمام محمد تیغ بہادر

DUE DATE

R07.02.04			

القول السامی فی تحقیق الترکیب الاتفاقی

Date	No	Date	No.
R07.02.04			
9097			

ع
۱۶۰

القول السامی

...te	No.